

ورقة بحث بعنوان:

الأمن والتنمية في إطار المسؤولية المجتمعية

مؤتمر التنمية والامن الانساني ، جامعة مؤتمة، 2012/12/20

أ.د.يوسف ذياب عواد

أستاذ الصحة النفسية

مدير فرع جامعة القدس المفتوحة بنابلس

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية الحاجة إلى الأمن باختلاف العصور والأوضاع والمجتمعات، إلى جانب إبراز العلاقة الجدلية ما بين التنمية والأمن الإنساني. كما تستعرض الورقة أنواع الأمن ودور الأجهزة المدنية ذات العلاقة في تحقيق الأمن المجتمعي، ثم يحاول الباحث الربط ما بين الأمن الوطني والأمن الإنساني، في ظل تنامي الشعور بالمسؤولية المجتمعية ، ويختتم الباحث ورقته بتحديد رؤيا ورسالة لأجهزة الأمن بما يعمل على تكريس المسؤولية المجتمعية في ممارساتها.

مقدمة:

يعتبر الأمن والطمأنينة شيئان أساسيان في الحياة الإنسانية، ولا يمكن تصور المجتمع المستقر والمستدام من دونهما؛ فمن خلال توفرها يتمكن الإنسان من الحصول على حاجاته الأساسية، من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن وغيرها من الحاجات الكمالية، التي تزداد وتتنوع بتوفر الأمن والاستقرار في المجتمع (إسماعيل، 2011).

تعد الحاجة إلى الأمن من أهم حاجات البشر طيلة حياتهم، كما تعد الحاجة من بين أهم دوافع السلوك، كونها محرك الفرد لتحقيق أمانة ودرء الخطر الذي يهدده، إضافة إلى ارتباط الحاجة ارتباطاً وثيقاً بغريزة المحافظة على البقاء (زهران، 1988)

ولا تقتصر الحاجة للأمن على شعب أو أمة دون غيرها، بل أنها من أهم الحاجات عبر الثقافات المختلفة، ففي دراسة أجراها جابر عبد الحميد (1984) لمعرفة الفروق بين الجماعات العمرية في دوافع الحياة لثلاث عينات قطرية وعربية وأمريكية، توصل إلى أنه لا توجد فروق بين العينات الثلاث رغم اختلاف الثقافة العربية عن الأمريكية من حيث الحاجة إلى الأمن.

إن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، والأمم التي تحترم حقوق الإنسان وكرامة النفس البشرية، وتستثمر رأس المال البشري لديها فرص أفضل للنمو والتطور مقارنة بغيرها من الأمم، وبالتالي فهي الأقدر على مواجهة الإرهاب. ولكن للأسف أن بعض الدول التي قطعت شوطاً كبيراً بذلك جعلته حكراً عليها ولم تصدر الخبرة لدول أخرى إلا في شتات متفرق وربما مشوه أو مبتور (عواد، 2011).

لقد أفرزت التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات الآن عدداً كبيراً من الأمراض والأزمات الخائفة من بينها شيوع مظاهر كثيرة مثل: العنف ضد الأطفال، والنساء، والشباب، وقضايا النصب والاحتيال والاتجار بأعضاء الجسم، والإرهاب الفكري والعسكري، مما أدى إلى مشكلات خطيرة باتت تعصف بالمجتمعات وتهدد أمنها واستقرارها نتيجة لضعف الالتزام بالقيم العليا للمجتمع (عواد، 2006).

إن للشعور بالأمن دور بالغ الأهمية في الإبداع والابتكار فالآمنون أعلى في الابتكار من غير الأمنين، حيث يرى (روجرز) أن الأساس النفسي في مجال الإبداع هو سلامة المبتكر النفسية، وفي المقابل يؤدي فقدان الشعور بالأمن إلى العديد من الاضطرابات في الشخصية، من بينها القلق والخوف وعدم الاستقرار، كما قد يترتب على فقدان الأمن تكوين الكراهية وتوجيه النزعات العدائية (جابر، 1984).

ركز مفهوم الأمن التقليدي خاصة في حقبة الحرب الباردة على الحفاظ على أمن البلد الداخلي وحماية المجتمع من كل أنواع المخاطر التي تهدد أمن أفراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأمين الحدود الخارجية من أي تهديد خارجي يمس أمن البلد ضمن مفاهيم عسكرية. إلا أنه ومع مرور الأيام وتعقيدات الحياة أصبحت الأزمات تتعدى حدود البلد لتنتقل إلى البلاد المجاورة وباتت هناك مصادر غير عسكرية تهدد الأمن، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم أخرى للأمن مثل الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي وغيرها من المفاهيم. وفي ظل العولمة التي كان من نتائجها إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، وثورة تكنولوجيا الاتصالات، وتحرير الاقتصاد. كل ذلك ساعد على سهولة انتقال الأزمات من بلد إلى آخر ولم يعد أي بلد بمنأى عن المشاكل التي تحدث في البلاد الأخرى. وبذلك أخذ الأمن طابعاً عالمياً جماعياً، حيث أنتقل الاهتمام إلى الحديث عن أمن العالم بأسره بدلاً من أمن البلد الواحد. (العبد الرزاق، 2006).

ويؤكد أحد التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية انه ما من زمن إلا وكان مثقلاً بأخطار وتهديدات تمس الإنسان بجسده ومعنوياته وكراماته. إلا أن الزمن الحالي الذي نعيش هو أشد هذه الأزمنة عنفاً وحدة من حيث انتهاكاته الخطيرة، ولعل لوسائل الاتصال المتقدمة والمحطات الفضائية التي تبث وكالات الأنباء العالمية من خلالها الأخبار والتقارير والتغطية الواسعة والبرامج الحوارية والأفلام الوثائقية عن تلك الانتهاكات ومظاهر العنف والإرهاب في مختلف بقاع المعمورة، قد ساعد على تنامي معرفة الناس بمخاطر وأشكال وأنواع الإرهاب المختلفة ودوافع الأعمال الإرهابية وسبل مواجهتها في إطار اهتمام متعدد الجوانب والاهتمامات، بما يتناسب مع ما نصت عليها الأديان السماوية والقوانين الوضعية والأعراف والمواثيق الدولية. (عواد، 2011).

التنمية والأمن الإنساني

لا يختلف اثنان أن لمفهوم التنمية المستدامة بعداً أمنياً استراتيجياً، إذا ما أريد إعداد الإنسان المدرك لأهمية الأمن والوعي بدوره الوقائي والعلاجي والقادر على ضبط سلوكياته، وتنشئته أفراد أسرته أو طلبته أو العاملين معه، على تجنب التصرفات التي من شأنها أن تقلق الأمن والاستقرار، أو تهدد برامج التنمية، ولذلك كثيرون من يعتقدون أن لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية. وتأتي أهمية الأمن الاقتصادي على مستوى البلد لارتباطه بالأمن القومي بعلاقة تبادلية متشابكة لا يمكن الفصل بينهما؛ حيث يعتبر الأمن الاقتصادي ركيزة من ركائز الأمن الوطني، فانهدام الأمن الاقتصادي والمتمثل بشكل كبير في الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار يترك آثاراً نفسية محبطة تؤدي إلى التطرف والعنف، وهذا يجعل من الإجراءات الأمنية غير

قادرة على مواجهة تلك الانحرافات وتحقيق الأمن الوطني بمعزل عن الأمن الاقتصادي (غنيمات، 2006).

ولعل ذلك أكثر ما يتضح في ضعف الاستقرار الأمني بسبب زيادة الأوضاع المؤدية للفوضى والاضطراب في بعض الدول العربية التي لا تكاد تخلو من مشكلة أمنية أو أكثر مثل: فلسطين والعراق والجزائر ومصر واليمن ولبنان وبلدان أخرى، حيث تبين أن هذه الأوضاع تكون منفرة لأصحاب رؤوس الأموال التي يمكن أن يتم استثمارها داخل هذه البلدان.

وبالمقابل فإن البيئة الآمنة شرط لا بد منه لإحداث تنمية بشرية، حقيقية، فإذا كانت التنمية هي الوجه الآخر للحرية فإن تحقيقها مستحيل في ظل الافتقار إلى الأمن السياسي الذي تمارس من خلاله الحريات والاختيارات. ويتم عبره تداول السلطة. كذلك فإن الحروب والنزاعات تشكل ضربة قاصمة لكل جهد تنموي. خذ على سبيل المثال حالة العراق، وما حققه من نتائج تنموية في سبعينيات القرن الماضي، ثم ضياع تلك المكاسب بعد سنوات من الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، وأخيراً ما ترتب على الاحتلال ووجوده من انهيار كلي لمؤسسات الدولة، وأثر العنف في عملية البدء بإعمار العراق (حافظ، 2006).

لقد طرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مفهوم الأمن الإنساني، وربطه بالتنمية البشرية كمفهوم أوسع نطاقاً وعرفه بأنه: "استطاعة الناس أن يمارسوا تلك الخيارات بأمان وحرية، واستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غداً (تقرير التنمية البشرية ، 1994).

ويمكن القول أن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه فقط عندما يكون قائماً على التنمية المستدامة (الراصد الاجتماعي، 2004). بوصفها عملية مجتمعية Social واعية ودائمة، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية، وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه (الكواري، 1996).

إن الحكم الصالح ليس مجرد ضرورة بل هو القاعدة الصلبة للتنمية، وهو يتطلب بالضرورة وجود بنى مؤسسية تحدد معايير ومواصفات الحكم والحاكم. وتوفر مرصداً للرقابة إلى جانب مؤسسات إعلامية تعد صوتاً للمجتمع وليس للحاكم. والواقع إن أنظمة الحكم، لم تعد تعمل وراء جدران. فقد عملت العولمة على تمكين الرأي العام من خلال الاتصالات الأفضل والتكنولوجيات الجديدة، ونتيجة لذلك تواجه المؤسسات الوطنية والدولية على حد سواء ضغوطاً أكبر من أجل إدارة قائمة على قدر أكبر من المشاركة والديمقراطية (اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة - عولمة عادلة ، 2004).

إن تحقيق حالة من الأمن الإنساني من خلال التنمية البشرية، هو هدف لا يتحقق بدون مؤسسة، ذات قواعد تشريعية وعلمية واضحة. لأن الأمن الإنساني ليس بديلاً عن الأمن الوطني، بل هما مفهومان يتم أحدهما الآخر، حيث أن المفهوم الأول يشكل إحدى وسائل تحقيق المفهوم الثاني (الراصد الاجتماعي، 2004).

إن ما أسلفنا به من استعراض يعزز لدينا اعتماد التعريف الأوسع للأمن وعدم حصره بدور محدد، ليشمل بذلك الحالة التي يشعر فيها الفرد بالطمأنينة من مختلف جوانب حياته النفسية والاجتماعية والشخصية والفكرية والاقتصادية والغذائية والبيئية والصحية والوظيفية. إن المؤسسات المسؤولة مجتمعياً تبني ثقافة رشيدة بأفرادها، وتدفعهم لتفعيل إحساسهم وترجمته لبرامج عمل تسهم في تنمية المجتمع.

الأمن الوطني بين المسؤولية المجتمعية والأمن الإنساني

تفاقمت المشكلات المجتمعية والبيئية في العصر الحالي - عصر العولمة - الذي حول العالم إلى قرية صغيرة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي وتوفر وسائل الاتصال الحديثة في مختلف دول العالم ومنها الدول النامية، التي تنضوي تحت تصنيفها أغلبية الدول العربية، ومن أجل تعظيم الجهود والتشارك في حمل المسؤولية فلا بدّ من تضامن أفراد المجتمع ومؤسساته لمواجهة التحديات الكونية المعاصرة. وهذا يتطلب تحديد الدور الذي تقوم به مؤسسات أو قطاعات الأعمال تجاه المجتمع بغية تحسين ظروف أفراد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للوصول إلى تنمية مستدامة.

وقد ازدادت أهمية الدور الأخلاقي للمؤسسات كشريكة في تنمية المجتمع ، نظراً للارتباط الوثيق بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل فيه، بغية ردم الفجوة بين إدراك إدارات المنظمات لمسؤوليتها المجتمعية تجاه الفئات المختلفة وترجمتها لفعل سلوكي بقرارات مناسبة، وما يتوقعه أصحاب المصالح فعلاً من الدور الذي يجب أن تطلع به هذه المنظمات من أداء مجتمعي، وما ينتج عن ذلك من نتائج إيجابية للمؤسسة وأصحاب المصالح كافة، في حين أنه إذا تعمقت هذه الفجوة فإن ذلك يدل على عدم وجود فهم مشترك يهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة للجانبين.

إن الأمن الوطني في الدولة الحديثة لن يتحقق إلا بمعناه المجتمعي الذي يطال الدولة بكل مكوناتها وليس فقط بحدودها الجغرافية. فالأمن بمفهومه العام يمثل الركيزة الأساس لكل مجتمع، فهو يحمل معاني البقاء والتكامل داخل الدولة وحماية مصلحة الفرد والجماعة بل حماية قيم المجتمع ضد التهديدات الخارجية والداخلية، وعلى الرغم مما ساد خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر من مفاهيم تركز على القوة العسكرية فقط في تحقيق الأمن الوطني فقد بدا واضحاً خلال القرن العشرين بأن الأمن الوطني يتعدى القوة العسكرية إلى كافة عناصر قوة الدولة من

سياسية واقتصادية واجتماعية وتقنيةالخ. بل يؤكد قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها.

إن الأمن في النهاية هو انعكاس حقيقي لعناصر قوة الدولة وكما يعرفه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ((روبرت مكنمارا)). ((إن الأمن الوطني ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وليس القوة العسكرية وإن كان يحتويها فالقوة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى فالقوات المسلحة يمكن لها أن تساعد في توفير النظام والأمن ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة من القانون والنظام والتنمية في المجتمع)) فالاستقرار والتنمية هما الوجهان الحقيقيان للأمن الوطني؛ حيث أن تحقيق أي منهما في أية دولة ينعكس إيجاباً على الآخر وعلى الدولة التي لا تنمو إذا كانت غير آمنة ضمن هذا المفهوم(إرديسات،2006).

تقاطع الأمن والتنمية مع المسؤولية المجتمعية

لعل من الضروري جدا إبراز مفهوم البعد الأمني كمتغير أساسي إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في برامج التنمية المستدامة وإن شعار الأمن مسؤولية الجميع حقيقة يعيشها الأفراد العاديون وواجباً تتحمله المنظمات والهيئات الحكومية والخاصة المدنية منها والأمنية إضافة إلى منظمات المجتمع المدني بدءاً من الأسرة والمدرسة والمسجد والنادي الرياضي وانتهاء بالجمعيات الخيرية والاتحادات المهنية والإعلامية.وفيما يلي استعراض لبعض أنواع الأمن التي يمكن لمؤسسات الوطن الإسهام بها، وهي:

- الأمن الفكري : وتسهم الجامعات والمعاهد والمدارس والمساجد في تحقيقه.
- الأمن الاقتصادي : وتلعب البنوك والمصارف والغرف التجارية ورجال الأعمال والشركات دورا في الحفاظ عليه.
- الأمن الغذائي : حيث تؤدي المؤسسات الزراعية والتسويقية وشركات الاستيراد والنقل والجمعيات الاستهلاكية دورا كبيرا في توفيره.
- الأمن المائي : ويقوم به البلديات والأفراد والجماعات والأسر وأجهزة السدود والآبار وشبكات التحلية والتصفية والتوزيع في ترشيد إنفاقه .
- الأمن البيئي : حيث أن لشركات الملاحة والنقل والمصانع والمحميات الزراعية ومؤسسات الإنتاج والاستخراج وأصحاب المركبات دورا بارزا في الحد من ملوثات الماء والهواء والتربة.
- الأمن السياحي : ويلقى على عاتق وزارة السياحة ومكاتب السياحة والقائمين على المواقع الأثرية والترفيهية دورا كبيرا في تقليص الأخطار المحدقة به والحد من سلبياته ومضاعفاته.
- الأمن الرياضي : إذ أن للنوادي الرياضية وفرق السباق والسباحة والمدربين والمشجعين وجمهور المتفرجين أهمية في الحفاظ على إقامة السباقات وتقبل نتائجها.

- الأمن المعلوماتي : ويتعلق بدور المختصين في تشغيل الحواسيب وإدخال المعلومات وتصميم البرامج وحمايتها وصيانتها من الاختراق وعمليات التخريب.
- الأمن الوظيفي : ويتمثل بقيام القيادات الإدارية في ضمانه وتوفيره للعاملين معها والحد من مخاطر التسريح الجماعي أو الفصل التعسفي أو الإنهاء الفجائي.
- الأمن الصحي : فللمستشفيات والعيادات والمراكز الصحية دور في ضمان العلاج المجاني، وكذلك للصيديات وشركات إنتاج الدواء -أيضا- لها دور في ضمان حسن استخدام الأدوية والتأكد من صلاحيتها وجودتها وعدم العبث بها. (الغامدي، 2006).

يتضح مما سبق العلاقة الجدلية ما بين طبيعة العمليات الأمنية من جهة والمسؤولية المجتمعية من جهة أخرى، حيث يمكن لأجهزة الأمن أن تعمل على تطوير **منحى المسؤولية المجتمعية** من زاوية الأمن بشكل تنمي فيه الثقافة الأمنية وتعممها على المواطنين كطرف رئيس في معادلة الأمن والتنمية، وذلك إذا تم الأخذ بعين الاعتبار بالأفكار الآتية:

- أن جميع المواطنين يتحملون المسؤولية تجاه الفرد والأسرة والمجتمع بل لأمتهم جميعا ولا يوجد من هو معفى من هذا الواجب.
 - إن المشاركة في العمل الأمني هو أساس الاستقلال الاقتصادي.
 - أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم في تحصيل المعلومة الأمنية وتبليغها.
 - ربط المسؤولية المجتمعية بالأمن القائم على المعتقدات والقيم الإسلامية النبيلة.
 - رد الجميل للمجتمع بالمساهمة بالأعمال الأمنية كأحد أبرز معالم الخدمة المجتمعية الشاملة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
 - أن المسؤولية المجتمعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات تجاه المجتمع من خلال الحفاظ على موارد لتنمية الموارد البشرية والمادية وحفظ حقوقهم .
- وبهذا الوضع، تعرف المسؤولية المجتمعية في إطارها الواسع على أنها أي نشاط تقوم به المؤسسات الحكومية أو الأهلية من أجل خدمة المجتمع، وقد بني مفهوم المسؤولية المجتمعية على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دورا يجب أن يقدم خدمة لهذا المجتمع، والكيان قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية، صغيرة الحجم أو كبيرة أو قد يكونوا من أفراد المجتمع أنفسهم. يمكن لأجهزة الأمن أن تقطع شوطا مؤثرا وكبيرا إذا قامت بتحدي رؤية ورسالة في إطار من المسؤولية المجتمعية المبنية على الشراكة والتكامل والتعاون مع شرائح المجتمع الأخرى، ولعل فيما هو مقترح لاحقا ما يحقق ذلك:

أولاً -تطوير رؤية الأجهزة الأمنية من منظور المسؤولية المجتمعية:

ينبغي أن تحدد رؤية الأجهزة الأمنية للمسؤولية المجتمعية انطلاقاً من طبيعتها القائمة على الشراكة الكاملة في تقديم الخدمات الأمنية والإسهام في تنمية وتطوير المجتمع المحلي والمشاركة النوعية والمميزة في تطوير السياسات الأمنية من خلال برامج وأنشطة وفعاليات تترك بآثرها الايجابي على مؤسسات البلد المختلفة.

ثانياً -تحديد رسالة المسؤولية المجتمعية للأجهزة الأمنية:

إن رسالة المسؤولية المجتمعية للأجهزة الأمنية يجب أن تنطلق من اعتبار أن فرق الأجهزة الأمنية هي قوة قيادية ومتجددة تعمل على تطوير نظام واسع ومتعدد من الالتزامات الاجتماعية والإسهامات النوعية المتواصلة في تطوير وإعداد جيل من القادة الجدد ليكون فعالاً ومتعلماً وملتزماً تجاه قضايا مجتمعه ومن أبرزها حاجة الأمن، من خلال خلق الحماسة وروح العطاء والعمل الجماعي لمنتسبي الأجهزة الأمنية بخاصة وللمتطوعين والمواطنين بعامة، والعمل على توفير الإمكانيات والبنية التحتية المحفزة المنبثقة من عمق روح المسؤولية المجتمعية.

خاتمة:

يلاحظ مما سبق جدلية العلاقة القائمة ما بين الأمن بأنواعه المختلفة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سبيل توفير حياة كريمة للمواطنين، والتي لا يمكن تحقيقها إلا ببناء شراكات مجتمعية قائمة على تبادل المصالح والمنافع بأشكالها المادية والمعنوية، ومن خلال قطاعاتها المختلفة الحكومية والأهلية والخاصة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. إرديسات، محمود.(2006) الأمن الوطني والتجربة الأردنية بين التنمية والأمن، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان/ جامعة مؤتة للفترة الواقعة ما بين 2006/7/12-10م.

2. إسماعيل، محمد إسماعيل علي،(1983)، الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي،(2011) منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://Tanweer.sd> ،أخذ بتاريخ 2011/12/6م.
3. تقارير التنمية البشرية للأعوام 1994-2000.
4. جابر ، عبد الحميد جابر، (1984)، دراسة الفروق بين الجماعات العمرية في دوافع الحياة في ثلاث عينات قطرية وعربية وأمريكية ، حوليات كلية الآداب،جامعة قطر ، السنة الثالثة العدد الثالث.
5. حافظ، ناهدة عبد الكريم،(2006)، الأمن الإنساني والتنمية البشرية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان/ جامعة مؤتة للفترة الواقعة ما بين 10-2006/7/12م.
6. الراصد الاجتماعي، تقرير عام (2004).
7. زهران ، حامد عبد السلام، (1988)، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي ، الندوة الفكرية (دورة التربية في تعزيز الأمن القومي) بغداد.
8. العبد الرزاق، بشير أحمد فرج،(2006)، الأمن الاقتصادي الأردني في ظل العولمة، بحث مقدم لمؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة مؤتة، الأردن ، 10-2006/7/12.
9. عواد ، يوسف ذياب (2011)،التسامح ما بين الدين والسياسة كاستجابة عالمية لمواجهة التطرف والإرهاب، مؤتمر الفقر والحرية والأمن /جامعة مؤتة /الأردن،للفترة الواقعة بين (15-2011/9/17).
10. عواد، يوسف ذياب،(2006)، ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني،مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان حقوق الإنسان /جامعة مؤتة /الأردن،للفترة الواقعة بين (10-2006/7/12).
11. الغامدي،عبد العزيز،(2006)، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
12. غنيمات، جمانة، (2000) ،دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي بغداد، بيت الحكمة.
13. غنيمات، جمانة،(2006)، "البيئة الاقتصادية والأمن الوطني علاقة تكاملية ومتشابكة"، منشورة على الموقع الإلكتروني،منتدى حوارات الفاخرية . WWW.hewaraat.com
14. الكواري، علي خليفة ، (1996)، تنمية للضياح أم ضياح لفرض التنمية؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

15. اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعلومة - عولمة عادلة/توفير الفرص للجميع/
منظمة العمل الدولية، (2004).